مفاوضات تونس والاتحاد الأوروبي حول اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق (الأليكا)

مقترح الاتحاد الأوروبي حول تسوية النزاعات في مادة الاستثمار والنظام القضائي للاستثمارات

مذكرة توضيحية
جويلية 2018
(ترجمة غير رسمية)

تهدف هذه الوثيقة الى تقديم الخطوط العريضة لمقترح الاتحاد الأوروبي بخصوص تسوية النزاعات في مادة الاستثمار والذي يعكس المقاربة الجديدة للاتحاد الأوروبي في هذا المجال. وقد قدم الاتحاد الأوروبي نص مقترحه الى الخبراء التونسيين في فيفري 2017 الذي تم نشره على الموقع الخاص بالمفوضية الأوروبية http://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=1489

في النظام القضائي المقترح، يتم النظر في نزاعات الاستثمار من طرف محكمة ابتدائية (الفصل X.9) مع إمكانية الاستئناف في عدد معين من الحالات (الفصل X.29) أمام محكمة الاستئناف (الفصل X.10).

يتم تعيين أعضاء النظام القضائي للاستثمار مسبقا من قبل الاتحاد الأوروبي وتونس (الفصل X.9 و X.10). وفقا لمقترح الاتحاد الأوروبي، ومن أجل ضمان الحياد التام والمستوى المناسب من الخبرة لفحص النزاعات، يجب أن يلبي القضاة المتطلبات الصارمة لقواعد الأخلاق والمؤهلات (الفصل X.11).

بالإضافة إلى هذا الهيكل المؤسسي المبتكر، يقدم الاتحاد الأوروبي قواعد واضحة بشأن الإجراءات. وتشمل الشفافية المطلقة للإجراءات (الفصل X.18) وحظر الإجراءات الموازية (الفصل X.14) والرفض السريع للشكاوى التي لا أساس لها (الفصل X.16 والفصل X.17) ومبدأ "الخاسر يدفع" (الفصل X.28).

يبين النص الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي أنه يجب على المحاكم الاقتصار على التطبيق الوحيد للاتفاق بين الطرفين عند الفصل في نزاع ما وذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي (الفصل X.13).

وينص المقترح أيضا على إمكانية اعتماد الطرفين المتعاقدين تفسيرات ملزمة حول كيفية تفسير أحكام الاتفاقية من قبل المحكمة (الفصل X.13).